جامعة محمد خيضر بسكرة

كلبه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي/ المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال

.....

حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مداخلة من إعداد الأستاذين:

*أحمد طرطار : جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسه-

*سارة حليمي : جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسه-

الملخص:

تأخذ المقاولة الصغيرة أشكال متعددة للتعبير عن مضمون نشاطها و محتوى أدائها و طبيعة تركيبتها المالية و البشرية و أبعادها الإستراتيجية ، فتبدو في ثوب مأرب للصيانة في مجال تخصيصي محدد، أو مشغل لإنتاج سلعة ،أو مكتب خبرة و استشارة، أو مركز تصور للبرامج و معالجة المعطيات أو مصنع لمعالجة النفايات ...الخ .

تنعت المقاولة الصغيرة بأوصاف مختلفة يستمدها المشرع القانوني حسب طبيعة و مقتضيات و ظروف كل بلد ، بما يكافئ تحفيز الفرد على الخلق و الابتكار ضمن كينونة المنظومة التشريعية و الاقتصادية السائدة في هذا البلد ، فهي مقاولة تارة ، و منشأة صغيرة تارة أخرى ، ومؤسسة فردية أو شركة تضامن في أحايين أخرى ، غير انه درجت العادة على اختصار هذه المضامين كلها في إطار تسمية واحدة ألا وهي **المؤسسة الصغيرة و المتوسطة** .

تلعب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية للشعوب و الأمم ، حيث أنها مبعثا للنشاط و محفزا عليه ، و أنها مرتعا للحرفية و تنمية المهارات و صقل المواهب والملكات ، و أنها أيضا وسيلة تكسب الأرزاق وتمكن من التوغل في عالم الشغل ، بل و نقطة انطلاق الإقلاع الاقتصادي و فق مضامين التنمية الشاملة المستدامة .

إنها تتويج الفعل الاقتصادي في نشاط مبتكر ، بما يمكن من تكريس المهنية و الاحتراف و التوغل الإنساني في كل مجالات النشاط التي تسمح باكتساح ذخائر الكون و مكنوناته اللامتناهية التي تحبل بها الطبيعة ، حسب مقتضيات السنن الإلهية ...

لقد لاقت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة رواجا منقطع النظير في شتى أصقاع المعمورة ، لاسيما مع تزايد وسائل الخلق و الابتكار في سياق مفاهيم **العولمة** الشاملة ، مما فسح لها المجال واسعا لكي تتبوأ مكانة مرموقة في اقتصاديات البلدان ،لاسيما المتقدمة منها... و هذا ما أعطى الانطباع لهذه المؤسسة بضرورة مواكبة صيرورة التقدم العلمي و التكنولوجي المواكب لهذه العولمة، فكان بالتالي التفكير في **حاضنات الأعمال التقنية**،التي تعتبر بمثابة **ولادة المنتوجات من رحم الأفكار**، لكي تطفو على ساحة الوجود آخذة في حسبانها رضا الزبون (المتلقي) و اندفاعية المنتج و قبول الممول لكي تصير سلعة أو خدمة مستهدفة و مطلوبة من الجميع .

و انطلاقا مما تقدم ارتأينا أن نقدم هذه الورقة البحثية لنلتمس من خلالها دور هذه **الحاضنات التقنية** في تفعيل أداء **المؤسسة الصغيرة و المتوسطة** (المقاولة).

المقدمة:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كغيرها من المؤسسات، في ظل بيئة نشاط تمتاز بظروفها المتغيرة و المعقدة ، لاسيما مع تزايد وتيرة العولمة و التغيرات العلمية و التكنولوجية السريعة ، مما يجعلها تكابد ، بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة وذكاء ، قصد المحافظة على بقائها واستمراريتها في السوق ، عن طريق تطبيق نشاط الابتكار بشكل مستمر في جميع أنشطتها وأعمالها، وعلى كافة المستويات ...ويسري ذلك عبر **الحاضنات التكنولوجية** التي تندرج تحت قائمة الآليات الأساسية لدعم هذا النشاط في هذه المؤسسات ، حيث تعمل هذه الحاضنات على التلاحم فيما بينها و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، و مراكز الأبحاث و التكنولوجيا من جهة أخرى، قصد تقديم أفكار جديدة ومبتكرة، يترتب عنها تطوير منتوجات جديدة، بأساليب عمل و تكنولوجيا إنتاج حديثة ، و بالتالي تطوير صناعات قائمة واستحداث أخرى جديدة ، يمكن لها أن تفي باحتياجات الأسواق المحلية ، و ولوج الأسواق الخارجية ، بل وحتى التغلغل فيها بحسب مقتضيات ظروفها.وهي بذلك، تساهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق منظور شامل ومستديم.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي، في سياق هذه الورقة البحثية، حول ما مدى **مساهمة حاضنات الأعمال التقنية** في دعم **الابتكار** في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وللإحاطة بالإجابة الشاملة عن هذا التساؤل يمكن التطرق إلى ما يلي:

1-إعطاء مفاهيم نظرية حول حاضنات الأعمال التقنية، الابتكار، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
2-إستراتيجية الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
3-مقومات الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
4-كيفية تدعيم حاضنات الأعمال التقنية للابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
5- بعض التجارب العالمية في إقامة حاضنات الأعمال التقنية.

أولا- مفاهيم نظرية حول حاضنات الأعمال التقنية و الابتكار والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لاشك أن محور نشاط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، بل وحتى المصغرة،هو أساسا الإبداع والابتكار، من اجل الملائمة والتوفيق بين مجمل أهدافها وطموحاتها، بما يمكنها من التميز والظهور بمظهر القادر المتفرد الذي يترجم الأفكار إلى منتوجات وبرامج وخدمات مقدمة...لذلك فلا غرو من الإحاطة ببعض المفاهيم حول هذا المزيج المتناغم المجسد لأداء هذا الكيان الاقتصادي (المقاولة).

1- مفهوم حاضنات الأعمال التقنية:

يمكن تعريف الحاضنات على أنها بيئة إطار متكامل من المكان و التجهيزات و الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة و التنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث و التطوير) ، و رعاية و دعم هذه المؤسسات ، لمدة محدودة (اقل من سنتين في الغالب) ، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة و يوفر لهذه المؤسسات فرصا اكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا **الغرض**[1].

ولقد أوضح T.MIYAKE أن فكرة الحاضنات قد نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1959، وتبعا لاتحاد حاضنات الأعمال التقنية فإنها عبارة عن وسيلة تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على البقاء و النمو خلال فترة الإقلاع START-UP ،حيث تمد لها يد العون في مواضع الإدارة و توفير مدخل إلى التمويل إضافة إلى الدعم **الفني (التقني)**[2].

وعليه، فحاضنات الأعمال هي مؤسسات تنموية واقتصادية هدفها دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة[3].

2- أهداف حاضنات الأعمال التقنية:

تهدف حاضنات الأعمال والابتكار التقني إلى دعم المبادرين المبدعين والمخترعين وأصحاب الأفكار، لتكوين مؤسسات صغرى ومتوسطة، واستيعاب واستحداث وظائف ومواقع عمل، وزيادة الدخل الوطني من خلال تنمية الرأس المال المعرفي واستخدام القوى العاملة الماهرة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال[4]:

*تنمية منطقة محددة.
*تنمية أولويات تقنية محددة.
*تطوير الأسواق وتزويدها بمنتوجات جديدة.
*ربط التعليم والتدريب بسوق العمل.
*تنمية اقتصاد المعرفة إلى جانب تنمية اقتصاد الموارد الطبيعية.
*زيادة القدرة التنافسية المعرفية للدولة.
*مساعدة الشباب من خريجي الجامعات و المعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم الخاصة.
*تقليص الخطر و أسباب الفشل للمؤسسات الناشئة.
*مساعدة رواد الأعمال على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في مراحل الإقلاع.
*المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة و المساعدة في نقلها من الدول المتطورة تقنيا، و تعزيز استخداماتها و تطبيقاتها في المجتمع المحلي، بما يخدم عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي.

3- أنواع حاضنات الأعمال التقنية:

نظرا لوجود أهداف عديدة ومختلفة لحاضنات الأعمال التقنية، فيمكن تقسيمها إلى الأتي[5] :

3-**1- حاضنة أعمال في إطار إقليمي:** تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، و تعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات و الخدمات و استثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة محددة من المجتمع.

3-2 حاضنة أعمال في إطار دولي تبادلي: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع التركيز على عملية نقل التقنية ضمن معايير الجودة العالية .كما يمكنها السعي للتصدير للخارج.

3-**3 حاضنة أعمال في إطار صناعي:** و هي التي تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية و الخدمات المساندة حيث يتم تبادل المنافع لكل من المصانع الكبيرة و المؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة مع التركيز على المعرفة و الدعم التقني من المصانع الكبيرة.

3-**4 حاضنة أعمال في إطار القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية على سبيل المثال، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

3-**5 حاضنة الأعمال التقنية:** تتميز المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى التقنية المتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات و أجهزة متقدمة.

3-6 حاضنة الأعمال في إطار مراكز البحث: نجد هذه الحاضنة داخل الجامعات أو مركز أبحاث لتطوير أفكار و أبحاث و تصميمات الأساتذة و الباحثين المبتكرين بالإضافة للاستفادة من الورش و المخابر المتوفرة بالجامعة.

3-**7 حاضنة الأعمال الإستراتجية في إطار افتراضي:** هي حاضنة دون جدران، حيث يتم تقديم خدمات الحاضنة المعتادة باستثناء احتضانها بالعقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة، و تعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالغرف التجارية الصناعية مثالا جيدا للحاضنات الافتراضية.

3-**8 حاضنة الأعمال بالانترنت:** حاضنة الانترنت هي مؤسسة تساعد شركات الانترنت الأخرى على النمو من مؤسسات ناشئة إلى ناضجة و تعود ريادة حاضنات الانترنت إلى دافيد ويثر ول الذي أسس حاضنة سي ام دجي اي في عام 1995 .

4- مقر تأسيس حاضنات الأعمال التقنية:[6]

تنشا الحاضنات التقنية في الجامعات أو المعاهد المتخصصة للاستفادة من التجهيزات و الخبرات و البحوث المقدمة من طرف الأساتذة و الطلبة.

تتكفل بعض المؤسسات الحكومية بإنشاء الحاضنات في سياق تطوير صناعة ناشئة محددة، أو في سياق بعث مناصب شغل جديدة، مستفيدة من الدعم الكبير الذي توليه الحكومة المركزية لمثل هذه الأغراض والاهتمامات. كما توفر البلديات في مستويا مختلفة دعما كبيرا لتأسيس الحاضنات التقنية بما يفعل من إمكانات التطور الاقتصادي ويوسع في البناء التحتي لهياكل الإنتاج المختلفة... في حين تتبنى المؤسسات الصناعية الكبرى مثل شركة **بناسونيك** العالمية العملاقة وغيرها

اجتذاب المواهب الشابة و الأفكار المبدعة، وذلك بتقديم رأسمال مجازف لمساعدة هؤلاء الشباب في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم بحيث تمتلك الحاضنة أسهما في هذه المؤسسات.

مع انتشار شبكة الانترنت فيمكن إقامة الحاضنات الافتراضية في أي مكان كونها تحتاج لمكان عمل محدود المساحة لتقوم بصلة الوصل بين منتسبيها و الجهات التي يحتاجون إليها.

ثانيا: أسس نظرية حول الابتكار:

1- مفهوم الابتكار:

ينعت الابتكار بتعاريف مختلفة، منها:

"الابتكار هو تطبيق تبديلات في التكنولوجيا أو توليفات التكنولوجيا التي تؤدي إلى تغيرات في المنتج، في أساليب الإنتاج، وفي التنظيم"[7].

"الابتكار هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل إدارة المؤسسة أو السوق أو المحيط الذي تعمل فيه، فالابتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة، أو طريقة عمل مفيدة"[8].

"الابتكار هو إنتاج سلعة جديدة باعتماد طريقة عمل جديدة وإدخال هيكلة إنتاج جديدة، فتح سوق جديدة، والحصول على مورد جديد"[9].

2-أهمية الابتكار:

لم ينتبه مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأهمية القصوى التي يكتسيها الابتكار، بما يتضمنه من خلق و إبداع إلا خلال العشرية الأخيرة، ومرد ذلك[10]:

- **أ:** ازدهار اقتصاديات الدول التي دعمت الابتكار مقارنة بالدول التي وقفت عائقا في وجهه؛
- ب: حصول المؤسسات التي تنفق كثيرا على البحث والتطوير على نتائج مالية جيدة.

تبرز أهمية الابتكار من خلال[11]:

- الابتكار يعتبر أن التنافس على امتلاك التكنولوجيا أكثر تطورا أسبق من التنافس على إنتاج منتوجات ذات جودة عالية وتسليمها في آجال قياسية، ذلك أن التنافس الأول هو السبيل لتحقيق التنافس الثاني بل أنه لم يعد هناك مجال للحديث عن قدرة تنافسية بتكنولوجيا بالية؛
- الابتكار يرمي إلى دعم القدرة الفنية للمؤسسة بصورة مستمرة، وبالتالي ضمان وضعها المالي؛
- الابتكار كفيل بتفعيل الصيغ المناسبة الكفيلة بخفض تكاليف وزيادة أرباح المؤسسة، عبر التصريف المحكم لمنتوجاتها الجديدة أو المطورة؛

يلعب الابتكار أهمية في تنمية الرأسمال البشري من خلال تأهيله وتدريبه على المعارف التكنولوجية وعمليات البحث والتطوير.

3- مراحل عملية الابتكار:

لقد أصبح الابتكار ضرورة حتمية، تسعى إليه كل مؤسسة، مهما كانت طبيعتها. ويتم تتويج مراحله على النحو التالي:

3-1توليد الافكار:[12]

في هذه المرحلة يتم توليد أفكار الابتكار ، من خلال الاهتمام بتطوير ثقافة المؤسسة، وتشجيع انتقال المعلومات الجديدة بين الأفراد عبر الاتصالات، مما يؤدي إلى سهولة حصول المؤسسة على هذه المعلومات بطرق وأساليب مختلفة كآراء الزبائن والممولين والموردين، أو عن طريق البحث عن التكنولوجيات الصناعية الجديدة، ومن ثم اختيار الأفكار الجديدة المناسبة والممكن تطبيقها من طرف الأفراد وهيكل الإنتاج المتاح، وكذا قدرة المؤسسة المالية.

3-2 تحويل الفكرة الى مشروع:[13]

يتم تحويل الأفكار الجديدة إلى مشروع، وذلك من خلال وضع مخطط تطبيقي يتضمن نوع التجديد المستخدم وحدود تطبيقه، ونوع وسائل العمل المطلوبة، والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة، مع دراسة مناسبة لكل هذه الظروف وفق احتياجات الزبائن المستهدفين.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتحديد تكاليف مشروع الابتكار من تكاليف البحث والتطوير،وكذا التكاليف المتعلقة بانطلاق المشروع سواء من الناحية الصناعية أو التجارية، ووضع دراسة تتعلق بتوقع المبيعات والتطورات المتعلقة بالسوق ورد فعل المنافسين لنتائج مشروع الابتكار ، أي مواكبة التغيرات الجديدة الحاصلة في محيط المؤسسة والتي يمكن إدخالها في أية لحظة.

3-3تتوبج المشروع واقعيا:[14]

تتألف هذه المرحلة من مجموعة خطوات تقوم بها المؤسسة، حيث تبدأ هذه الأخيرة بإنتاج منتوج تجريبي، يسمح لها من التأكد من جاهزية وسائل الإنتاج الجديدة (الهيكل الإنتاجي)، والمواد الأولية، ومدى كفاءة اليد العاملة المتخصصة في تطبيق التكنولوجيا الجديدة... يسمح هذا المنتوج التجريبي للمؤسسة المعنية بتحليل آراء وردة فعل الزبائن والموردين والموزعين.

بعدها تنتقل المؤسسة إلى الإنتاج الفعلي، حيث لابد أن تتصف عملية التصنيع بالمرونة والقابلية، أي أنه يمكن إضافة أية تعديلات جديدة وفي أية لحظة أثناء الإنتاج. بعد اكتمال عملية التصنيع يصبح المنتوج جاهزا للولوج إلى السوق.

ثالثا: أسس نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين دول العالم والباحثين الاقتصاديين ن وذلك نتيجة اختلاف درجة النمو الاقتصادي وحجم وطبيعة النشاط الاقتصادي من جهة واختلاف المعايير المأخوذ بها لوضع تعريف هذا النوع من المؤسسات ، حيث أن هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات الاقتصادية يمكن الاعتماد عليها في محاولة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلخصها في المجموعتين التاليتين :

ا-المعايير الكمية : وتشمل مجموعة المؤشرات التقنية والاقتصادية مثل عدد العمال وحجم الإنتاج ، الطاقة المستعملة.

ب-المعايير النوعية : وتشمل المسؤولية القانونية التي تقع على عاتق مالك السوق.

وعلى العموم يمكن إعطاء تعريف لهذا النوع من المؤسسات حسب بعض الدول كما يلي:

ا- في ألمانيا : تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها "مؤسسات بإمكانها توظيف عدد هائل من العمال قد يصل إلى 500عامل وتحقق مبيعات صافية أقل من 100 مليون DM في السنة.[15]

ب- في الإتحاد الأوروبي : إن اللجنة الأوروبية تعطي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التعريف التالي " هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل وتتمتع بالاستقلالية ولا تتناسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى ، رقم أعمالها لايتجاوز 40 مليون أورو ، والميزانية التقنية لاتتجاوز 27 اورو " .[16]

ج-في الجزائر : في الجزائر لم يكن يوجد أي نص قانوني أو إداري يمكن الاعتماد عليه في تحديد مفهوم عام للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي عرفها على أنها " عبارة عن مؤسسات عمومية ، محلية ، خاصة ، مختلطة ، توظف اقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دينار وتستعمل رأس مال صافي لايتجاوز 10 مليون دينار ".[17]

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو إنفراد كل دولة بتعريف خاص بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشكل يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي والمعايير الذاتية المعتمدة من قبل خبرائها...

وانطلاقا من التعاريف يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يدار فيها مشروعات موجهة لتقدم سلعة أو خدمة والتي تمتاز بصغر حجم الاستثمار فيها من معدات والآلات ورأس المال وعمال ، بحيث تمارس نشاطا اقتصاديا يعود بالفائدة على صاحب المؤسسة والمجتمع على أن لا يكون هذا النشاط مخالف للقانون والآداب والنظام العام .

2-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي جعلت المستثمرين يقبلون على الاستثمار فيها ولعل أهم هذه الخصائص مايلي[18] :

- صغر حجم المشروع الاستثماري المدار في إطارها مقارنة بالمؤسسة الكبيرة .
- لا يحتاج هذا النوع من المؤسسات إلى مساحة كبيرة لوضع هياكلها القاعدية .
- استقلال إدارة المؤسسة ، حيث أن صاحب المشروع عادة ما يكون هو المدير، وهذا ما يجنب المؤسسة المشاكل الناتجة عن تعدد الشركاء .
- إن درجة المخاطرة التي تحيط بها ليست كبيرة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.
- إن هذا النوع من المؤسسات عادة ما يحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة عند بداية العمل فيها.
- يتميز هذا النوع من المؤسسات بالقدرة العالية على التفاعل و بمرونة مع متغيرات الاستثمار، حيث نستطيع التحول إلى إنتاج سلع أو تقديم خدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته .
- ارتفاع قدرة المؤسسة على التطوير وذلك يرجع لقدرة أصحابها على الابتكار والإبداع الذاتي .

- قلة حجم القوى العاملة في هذه المؤسسات يعطي إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة ونقص تكلفة العمل نسبيا .

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تطوير النشاط الاقتصادي:

يلعب هذا النوع من المؤسسات دورا بالغ الأهمية في خدمة مصالح الفرد والمجتمع والاقتصاد على المستوى المحلي و العالمي ، ونتيجة لذلك فهي تنتشر بصورة متسارعة ،وتتجسد هذه الأهمية في[19]:

3-1 أهميتها للفرد صاحب المؤسسة:

- إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص .
- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته.
- الدفع نحو الإبداع والابتكار، وبالتالي التطوير والتحديث .

3 –2 أهميتها بالنسبة للمجتمع :

تضمن إشباع حاجات الناس لكونها تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والفكرية.

- السماح بتغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.
- المساهمة في أعداد العمالة الماهرة.
- خلق فرص عمل مما يساعد في حل مشكلة البطالة .

4- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغير ة والمتوسطة إلى عدة أنواع، وذلك حسب المعيار المأخوذ بعين الاعتبار، كما يلي [20]:

4-1 التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية: ويشمل:

- المؤسسات المنزلية.

- المؤسسات الحرفية.

4-2 التصنيف على أساس طبيعة الإنتاج: ويمكن التمييز هنا بين **المؤسسات التالية:**

*مؤسسات إنتاجا لسلع الاستهلاكية (منتوجات غذائية ، الورق ، الخشب ، الجلود .....)
*مؤسسات إنتاج سلع وسطية (تحويل المعادن ، الحاجر والمناجم ، مواد البناء .....)
*مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

4-3 المؤسسات الخدماتية: وهي التي تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الاستثمارات الطبية وخدمات الكمبيوتر.

رابعا-إستراتيجية الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تهدف إستراتيجية الابتكار إلى دعم القدرات الفنية المؤسسة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط،والتي من شانها التأثير سلبا على قدرتها التنافسية و لا يكون الهدف من الابتكار دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها،بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة،و خاصة إذا كانت تواجه تهديدات جادة ،وتحتل إستراتيجية الابتكار مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ،ذلك أنها بمثابة القلب الذي ينبض فيها،فدون اعتماد إستراتيجية ابتكار فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال.

ويمكن تصنيف الخيارات الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق المخطط التالي:[21]

الشكل1:تصنيف الخيارات الإستراتيجية للابتكار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

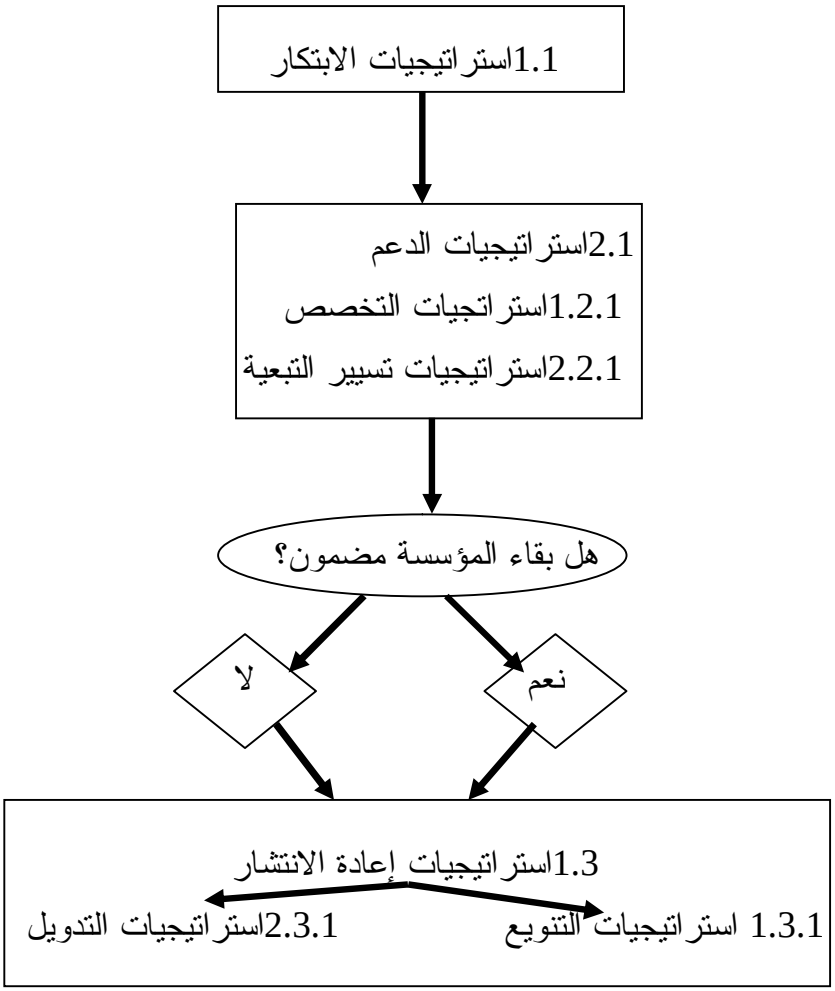

ا لمصدر: رحيم حسين ،**التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية-حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**-،الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة،29-30أكتوبر2002،ص:50.

إن احتلال استراتجيات الابتكار مكان الصدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنما ينبع من طبيعة هذه المؤسسات و محدودية مواردها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، فمن خلال الابتكار المستمر يمكن أن تضمن لنفسها كياناً في السوق، بل وان تصنع لنفسها سوقا خاصة بها، وان تخفض سعر التكلفة بما يضمن لها الاستمرار أمام مؤسسات كبيرة تعتمد أسلوب اقتصاديات الحجم.

فالابتكار إذن، هو الخيار الاستراتيجي الأكثر ضمانا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولذلك فهي تندفع إليه باعتبارها بديلا ولا غنى عنه... ولقد بينت الدراسات المختلفة أن أكثر من نصف الابتكارات في القرن العشرين هو نتاج مخترعين مستقلين و مؤسسات صغيرة الحجم.

غير أن ذلك لا يعني أن الابتكار هو الخيار الاستراتيجي الأسهل ، فكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تملك الكفاءات البشرية و لا الموارد المالية التي تفتح لها أفاقا للابتكار.ومثل هذه المؤسسات قد تضطر إلى إلغاء بعض أنشطتها و التخصص في نشاط واحد، أو اعتماد إستراتيجية التكامل الراسي أو الأفقي ، بل يصل بها الحال إلى اعتماد إستراتيجية تصفية جزئية أو كلية...

يتوقف قرار الابتكار على نتيجة المقارنة بين التكاليف التي يقتضيها و المنافع المتوقعة منه.وحيث أن مثل هذه القرارات قد يستغرق تجسيدها عدة أشهر، أو حتى عدة سنوات، وتكون مجهولة العواقب أحيانا، خاصة في بعض الصناعات المبتكرة التي لا تعرف الاستقرار، فان المؤسسة مجبرة على اعتماد إستراتيجية مرنة، وفق برنامج زمني مضبوط، بحيث انه يمكن التعديل في الأهداف، أو حتى التوقف عن متابعة تنفيذ البرنامج في مرحلة ما، إذا ما لوحظ أن الاستمرار في تنفيذ الإستراتيجية فقد جدواه...وهذا يعني أن المؤسسة تكون مستعدة لتقبل الخسارة في حالة فشل برنامج الابتكار، ولكن عليها أن تدرك ذلك في المراحل الأولى من الانجاز،حتى تقلل من فرص **الهدر** والخسارة.

إن المخاطر التي تحف نشاط الابتكار ، و الناتجة عن ظروف عدم التأكد الكبير بسبب التطور المتسارع للمعارف، يفرض على المؤسسات اعتماد نظام معلوماتي فعال.ويعد هذا النظام بمثابة المصباح الذي يجنب المؤسسة العثرات و يداها على الطريق السليم الذي يوصلها إلى الهدف. فالمؤسسة التي تحوز اكبر قدر من المعلومات و أدقها، و في الوقت المناسب، هي المؤسسة التي تستحق النجاح.

خامسا-مقومات الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لاشك أن بواعث ومقومات الابتكار متعددة، لاسيما في ظل مناخ استثماري خصب، مليء بالمنافسة، ومفعم بوسائل المعرفة التكنولوجية، في خضم الزخم العلمي المعاصر...وتمثل هذه المقومات محصلة التفاعل الايجابي بين متغيرات البيئة التي تنشط المؤسسة في نطاقها ألزماني والمكاني على نحو منسجم بين فعالية البحث والتطوير، وكفاءة الهيكل التنظيمي ، وارتدادات المناخ والثقافة السائدة أو التي قد تسود(وفق قدرة المؤسسة على التوليف المحكم فيما بين العناصر سالفة الذكر)، كما يلي: [22]

1-البحث و التطوير:

إن عملية البحث و التطوير هي السبيل الأنجع الذي من خلاله يمكن للمؤسسات الحصول على الأساليب التكنولوجية الحديثة في مجال الإنتاج العصري، فالبحث و التطوير لا بد أن يتم بصورة مخطط لها و منظمة وفق مناهج متعارف عليها، كما انه يتطلب مجهودات فكرية معتبرة من اجل إعداد بحوث تفضي في الأخير إلى اختراعات و ابتكارات ، وعادة ما يتم تقسيم البحث و التطوير إلى بحوث أساسية و بحوث تطبيقية و دراسات تجريبية، فلا شك إذن في جهود البحث و التطوير لا يمكن الاستغناء عنها من طرف المؤسسات في عالمنا هذا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة و التي أصبح يشكل فيها عامل التكنولوجيا العامل رأس المال الأساسي ، فكلما توفرت المؤسسة على تكنولوجيا عصرية بفضل البحث و التطوير كلما مكنها هذا من التحكم في تكاليفها و بالتالي دخول الأسواق بأسعار تنافسية (23).

2- مناخ وثقافة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة: [24]

2-1 المناخ: :

ينظر إلى المناخ بأنه إحدى سمات المقاولة الصغيرة في الجزائر،بحكم ما يمثله من خليط من المواقف والمشاعر و السلوك التي تتصف به المقاولة، والتي تنشأ بشكل مستقل عن إدراك وفهم أفراد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ،و لهذا فيجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أن

تسعى لتوفير المناخ الداعم للابتكار،والذي يتصف بالتفتح من اجل التغيير،وتحمل المخاطرة،و السماح بالنقاش.

2-2- ثقافة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

من الملاحظة أن جميع المقاولات تقريبا لا توجد بها ثقافة وحيدة ينتمي إليها جميع الأفراد، لذلك كان لزاما على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة أن تسعى إلى انسجام أفرادها تحت ثقافة شاملة لتسيير الابتكار ، مما يضخم من مسؤولية المسير، ويستوجب عليه الإلمام بجميع الثقافات الفرعية للأفراد العاملين بمؤسسته، لا بل عليه فرض ثقافة معينة حسب ظروف وملابسات البيئة المحيطة...

3- الهيكل التنظيمي:[25]

لكي يكون الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عاملا مساعدا لها على الابتكار،لابد أن يكون مرتبطا بالبيئة التي تعمل فيها المؤسسة..ولكي يكون كذلك لابد أن يكون هيكلا ديناميكيا في حالة استقرار البيئة، إما في حالة بيئة تنظيمية تتسم بالتغير و عدم القابلية للتنبؤ فان الهيكل العضوي هو المطلوب. و الشكل الموالي يوضح خصائص كل من الهياكل الديناميكية و الهياكل العضوية.

الشكل 2: خصائص الهياكل الديناميكية و الهياكل العضوية

الهيكل الديناميكي	الهيكل العضوي
ج-تقسيم واضح لمهام و مسؤوليات أفراد المؤسسة ح-هيمنة الاتصالات الرسمية خ-قوة و سلطة أفراد المؤسسة مبنية على الأقدمية	د-وجود أفراد وفرق عمل مؤقتة طبقا لاحتياجات مشروعات المؤسسة ذ-القوة و السلطة تتغير حسب تغير الظروف، وتكون مبنية على مهارات الأفراد و قدراتهم.

المصدر: نيجل كنج ونيل اندرسون،ترجمة محمود حسن حسني،**إدارة أنشطة الابتكار والتغيير**،دار المريخ للنشر،السعودية،2004،ص:208.

ويكون تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتوقعات المسير،و بالنظر لظروف بيئة الأعمال في الجزائر فانه من الأحسن وضع هيكل عضوي،أي أن المسير يقوم باختيار أفراد مؤسسته بناءا علي احتياجاته التي يحددها من مشروعاته التي يعمل فيها،بالإضافة إلى توسيع المسؤوليات على أفراد مقاولته طبقا لكفاءة و مهارة كل فرد و حسب كل مشروع.

سادسا:كيفية تدعيم حاضنات الأعمال التقنية للابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعمل حاضنات الأعمال التقنية على دعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والموارد العلمية لها، ومن هنا تتجلى أهميتها في دعم الابتكار باعتبار أن تلك العوامل هي مدخلات نشاط الابتكار، وتتبع هذه الحاضنة أساليب للقيام بذلك.

1-أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم نشاط الابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[26]

حاضنات الأعمال التقنية هي من آليات دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق .. وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال التقنية من أن نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة، كالإنسان في مرحلة الطفولة، ذلك أنها تفتقر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية.. لذلك، فإن كثيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصيبه الفشل مبكرا بسبب انعدام الحضانة التي تزوده ببعض مقومات الاستمرار. فحاضنات الأعمال التقنية تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار. هذا الأخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة والمتجددة... وعليه، فيعتبر الابتكار من الأدوات التي تساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها الأسواق الجديدة، وتعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال التقنية...

تكون هذه الحاضنات مصممة لمساندة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنع المنتوجات المبنية على المعرفة كرأسمالها الأكبر . وهي تعتبر كذلك كمراكز للابتكار تلجأ إليها هذه المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية والاستشارية .وهي دائما تركز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لهذه الاخيرة . وعادة ما تنمو حاضنات الاعمال التقنية بجانب الجامعات ومراكز البحث ، وذلك حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها . وبالتالي، فان دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة.

2-أساليب حاضنات الأعمال التقنية لدعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-1-المنتوجات الجديدة:[27]

الابتكار في المنتوج هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتوج جديد أو تطوير المنتوج السابق ، وهذا بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين له ، أو بتعبير آخر من السوق. ولا يمكن للابتكار في المنتوج أن يعود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعائد المرجو ما لم يكن مقبولا لدى الشريحة المستهلكة له ، بالإضافة إلى احتياجه لتكاليف إن لم تكن خطرة.. ويتمثل الخطر الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تفوق المؤسسات الأخرى في ابتكار منتوج قد يكون ذا جدوى اقتصادية من جهة ويضر بالمؤسسة المتخلفة عن الابتكار من جهة أخرى . فالابتكار في المنتوج يعتبر من وجهة النظر الإستراتيجية للمؤسسة خطة **دفاعية** تضمن ديمومتها التنافسية . وبهذا، فإن للابتكار هدف أساسي وهو إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن الشركات الأخرى عبر أحد صيغتين أو هما معا:

ا-الصيغة الأولى: طرح منتوجات بنفس الجودة الموجودة في السوق لكن بسعر اقل، لأن المؤسسة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الإنتاج .

ب- الصيغة الثانية : طرح منتوجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين، مقارنة مع منتوجات المنافسين . ويمكن بيع هذه المنتوجات بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر على مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين .

وبهذا، لا يمكن لشركة صغيرة أن تحلم بدخول السوق دون عوامل نجاح وقدرات تنافسية تمكنها من كسر حاجز الاحتكار والمنافسة.. وفي غياب إمكانات مادية كبيرة لا تتوفر إلا للشركات الكبرى فانه لا سبيل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا **الابتكار** .

2-2 أساليب صنع المنتوجات:[28]

لا يمكن الحديث عن الابتكار في المنتوج ما لم يكن هناك ابتكار في أساليب إنتاج هذا المنتوج بأوصاف جديدة و خصائص مميزة ،بالإضافة إلى الأحجام المنتجة و زمن إنتاجها ، و بالتالي يترتب على هذا مجموعة من المميزات منها :

- تطوير أو تحسين منتوج سابق ، الإنتاج بكميات كبيرة , الإنتاج بأحدث الأساليب ، وهذا ما يحقق للمقاولة تدني في التكاليف ، وهذه الميزة في حد ذاتها ميزة تنافسية تستعملها المقاولة للمحافظة على بقاء منتوجاتها ، و بالتالي لابد من أيجاد أو تطوير الأداة التي من خلالها تحسن أو تطور هذه المنتوجات.

3-2 تطوير تقنيات أدوات العمل: [29]

أن تطوير و تحسين الطرق و الأساليب التنظيمية لإدارة العمل يجعل قنوات الاتصال سهلة و تؤدي الغرض المتوخى منها، و يكون التنفيذ سريعا و فعالا، بما يتيح القدرة على ضمان استمرارية العملية الإنتاجية في أحسن الظروف و بأسرع و أنجع السبل.

و يظهر أن مختلف العناصر السالف ذكرها تكاد تشكل في مجموعها حلقة متصلة متكاملة، تجسد مضمون الابتكار في تقنيات أدارة العمل، وهو الابتكار الكفيل بدفع القدرة الإبداعية والاستكشافية

لدى المقاولة الصغيرة بالجزائر، وبالتالي طاقة ابتكار منتوج جديد أو تقنيات صنعه. وهذا ما يعود بالنتائج الإيجابية على المقاولة و محيطها، يعزز من قدرتها الدفاعية، لأنها ستنتج منتوجات ذات جودة عالية بأساليب و طرق إنتاجية متطورة، و مستحدثة و مبتكرة، و بكفاءات و مهارات عالية.. و هو ما يمكن من تحقيق **الميزة التنافسية** للمقاولة الصغيرة.

سابعا-بعض التجارب العالمية في إقامة حاضنات الأعمال التقنية:

يمكن سرد بعض النماذج المتميزة لحاضنات الأعمال التقنية في العالم على، النحو التالي:

1-التجربة السعودية:[30]

- لقد تم اختيار **المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية** كموقع مقترح لإنشاء حاضنة تقنية كأول حاضنة مشروعات صغيرة بالمملكة.

يفضل أن يكون موقع الحاضنة مجاورا (وليس بداخل) حرم جامعي أو مركز بحثي مثل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

ولكن لماذا تم اقتراح أن يكون مبنى الحاضنة مجاورا للجامعة؟

وذلك للإفادة من الموارد البحثية والتطبيقية والمعامل والورش والخدمات والأساتذة الذين سوف يتم الاستفادة منهم فيما بعد كخبراء بمجالات تغطي عمل الحاضنة، مع توفر أساليب الدعم الفني والإداري والتسويقي لمنتسب الحاضنة، لتمكينه من إنجاز معدلات نمو عالية.

أيضا لماذا لم يتم اقتراح إنشاء المبنى داخل الحرم الجامعي؟

لأنه من المفترض أن يستقبل منتسب الحاضنة عملاءه وموردیه وغيرهم . ووجودها داخل الحرم الجامعي سوف يعيق دخول العملاء والموردين والخامات ومستلزمات الإنتاج، وأيضا خروج المنتوجات النهائية، وذلك بسبب الدواعي الأمنية وإجراءات تصاريح دخول الأفراد والسيارات والأصناف المذكورة... بالإضافة إلى أن الجامعة تغلق أبوابها مساءا وتكون الحركة بها

هادئة...وبالمقابل، فإن الحاضنة كأي مشروع إنتاجي يجب أن تعمل على مدار الساعة وتقاس الإنتاجية بها عبر كل دقيقة.

- أطلقت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية حاضنة الأعمال الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات **(بادر)** ، وذلك بمشاركة الشركة السعودية للاتصالات والبنك السعودي للتسليف والادخار .وتهتم (بادر) بالمساهمة في تحويل الأفكار القائمة على البحوث إلى منتوجات تجارية، وذلك عن طريق تقديم يد العون للمخترعين والمبتكرين لتأسيس شركات تقوم بإنتاج وتسويق المنتوجات الجديدة.. كما تقدم الحاضنة الدعم التقني للمستفيدين عن طريق الاستفادة من خدمات البحث العلمي وخبرات الباحثين لدى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والجامعات الرئيسة، واستخدام المعامل الحكومية لتطوير المنتوجات .

- **واحة جامعة الملك سعود العلمية**:والتي تعد الأكبر والأحدث والأكثر تميزاً في منطقة الشرق الأوسط ، ويهدف مشروع الواحة إلى تعزيز دور الجامعة في خدمة التقدم التقني والمعرفي من خلال :

*التطوير التقني للمنتجات البتر وكيميائية والبترولية .
*التطوير التقني للحاسوب الآلي والمنتجات الرقمية ونظم المعلومات .
*تقديم الاستشارات العلمية المتخصصة.
*احتضان المواهب العلمية الواعدة ورعايتها وتدريبها .
*صناعة الخبير الوطني .

تتمثل رسالة **الواحة** في تقوية الارتباط بين جامعة الملك سعود كمؤسسة علمية تعليمية وبحثية وقطاعات الصناعة والاستثمار والأعمال في مجال البحث والتطوير، بهدف الارتقاء بالعلوم والتقنية وتفعيل الشراكة في مجالات البحوث والتطوير .

2-التجربة الإماراتية:[31]

تحتضن مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب المشاريع الجديدة من خلال مركز حاضنات الأعمال حيث يوفر هذا المركز بيئة عمل تساعد على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يساهم لرواد الأعمال من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء أعمالهم الخاصة وتطويرها وتحويلها إلى مشاريع ناجحة من خلال تقديم الإرشاد والاستشارات.

وأنشئت هذه الحاضنات لإدارة المشاريع والأعمال، حيث يستطيع المبتدئ في المركز إنشاء وإدارة أعماله الحديثة بحد أدنى من التكاليف وبقيمة تنافسية للإيجار

3-التجربة الأمريكية:[32]

تعتبر التجربة الأمريكية من أقدم التجارب العالمية حيث أن مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في أمريكا. بدأت التجربة الأمريكية بسبب فشل ما يقارب من 50% من المشروعات الصغيرة عند بدء العمل بها وذلك لضعف الإدارة وأساليب اتخاذ القرار وقلة الخبرة بمتطلبات واحتياجات الأسواق. ويوجد حاليا ما يزيد على ستمائة حاضنة تقنية بالولايات المتحدة وحدها. وقد تم إنشاء حاضنة **أوستن** التقنية للحد من نسب الفشل للمشروعات الجديدة من إنجازاتها :

تم تخريج 50 مشروعا من الحاضنة و توليد 1.900 وظيفة جديدة وإجمالي عوائد فاقت مبلغ 720 مليون دولار بالعشر سنوات الماضية.

.

4-التجربة الفرنسية:[32]

تعتبر من أقدم التجارب في الاتحاد الأوربي، وهناك ما لا يقل عن 200حاضنة تعمل الآن في مختلف المدن الفرنسية، وفي عام 2001م تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى **الجمعية الفرنسية** للحاضنات.

الخـــاتمـــة:

خلاصة القول أن ما يمكن الخروج به من خلال هذه المداخلة المتواضعة هو أن المؤسسات الصغيرة أصبحت تحتل مكانة كبيرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد السواء ،و هذا راجع للدور الكبير الذي تقوم به في تفعيل إستراتجيات النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل.. و يمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات في الوقت الراهن للمحافظة عليها ، وذلك من خلال كسبها قدرة تنافسية تعمل على تحسين و تعديل منتوجاتها و أساليبها وأنماط أعمالها، وتتصدر حاضنات الأعمال التقنية الآليات الأساسية لدعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال تفعيل الإمكانات التي تقدمها الحاضنة لخدمة المبتكرين و أصحاب هذه المؤسسات ،فحضانة الأعمال التقنية تعمل على بناء قاعدة تكنولوجية حديثة تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تطوير صناعتها القائمة و الجديدة ، إضافة إلى ذلك تعمل الحاضنة على توطيد العلاقات بين هذه المؤسسات و الجامعات و مراكز البحث العلمي و التكنولوجي.

مما سبق يمكن تقديم مجموعة **الاقتراحات** التالية :

- القيام بعمليات التوعية بأهمية نشاط الابتكار على كل مستويات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بلادنا؛
- تنشيط و تشجيع التعاون المشترك بين الحاضنات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- وضع آليات تمويلية لإجراء الدراسات و الأبحاث ؛
- إقامة روابط وثيقة بين قطاع البحث العلمي و القطاع الصناعي ؛
- الاستفادة القصوى من برامج الدعم والمرافقة المقدمة من طرف الحكومة وكذلك برامج الإسناد والتأهيل الممنوحة من قبل الهيئات الاقليمية والمنظمات الدولية؛

و في الأخير، فإن آلية **حاضنات الأعمال التقنية** تعتمد أولا على دعم و مساندة من الحكومات المركزية و الإدارات المحلية و الإقليمية ،إضافة إلى تعاون رجال الأعمال و الهيئات التمويلية و البنوك..بالإضافة إلى توافر البيئة الأساسية لإقامة المشروعات الإنتاجية و الصناعية المتطورة ، من توافر مراكز للبحث و قدرات ابتكاريه و عماله متدربة على أعلى مستوى. وعليه، فالدور الذي تقوم به هذه الحاضنات يتمثل في تفعيل كل هذه العوامل و تسخيرها من أجل دعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوصول بها إلى أعلى نسب النمو و النجاح .

قائمة المراجع والهوامش:

1-عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي،**حاضنات الأعمال التقنية أداة فعالةللنمو الاقتصادي**،جريدة الوطن ، العدد884، مارس2003،ص:.9

2-عبدالسلام أبو قحف،**حاضنات الأعمال**،الدار الجامعيةللنشر،الطبعة الأولى،اسكندرية،2001،ص:.45

3-نفس المرجع السابق.

4-دينا أدكينز،**الحاضنات التقنية للقرن21**،الملتقى الدولي لحاضنات الأعمال التقنية،الرياض،19/16مارس2009،ص:.78

5-عاطف البشراوي ابراهيم،**حاضنات الأعمال**-مفاهيم مبدئيةوتجارب-،منشورات ايسيسكوا،بيروت،2005،ص:.110

6-محمد شعبان،دورحاضنات **الأعمال التقنية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،جريدةالشرق الأوسط،العدد9448،أكتوبر2004،نقلا عن الموقع الالكتروني:

.www.awasat.com

7-ck.parahalad et ms.krishnah, the new age of innovation,mc.grawhil edition,usa,2008,p:320.

8-حسن ابراهيم بلوط،**المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسة**،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،لبنان،2005،ص:.358

9-نجم عبودنجم،**ادارة الابتكار**،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى،الأردن،2003،ص:.16

10-دويس محمد الطيب،**براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول –حالة الجزائر**-، رسالة ماجيستير (غير منشورة)،جامعة ورقلة،2005،ص:.49

11- نجم عبودنجم،**مرجع سابق**،ص:.22

12- Angelo Bonomi et George HAOUR, **L'innovation Technologique et sa promotion dans l'entreprise**, Edition DALLOZ, Paris, 1999, P: 45.

13-Idem,p:46.

14- Bouragogne**, les étapes d'innovation**, sur le cite: www.eco.e-bouragogne.fr

15- حفيظي صليحة، **دور الابداع والابتكارفي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الندوة الدولية حول المقاولةوالابداع في الدول النامية ،جامعة خميس مليانة،13-14 نوفمبر2007،ص:.345

16-بابا عبدالقادر،**مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**،الملتقى الدولي حول متطلبات التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة الشلف،16-17 أفريل2006،ص:.147

17- نفس المرجع السابق.

18-محمدهيكل،**ادارة المشروعات الصغيرة** ،مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة،2002،ص:.19

19- نفس المرجع السابق،ص:.20

20-مصطفى بن نوي،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي دعم الاستثمار-دراسة حالة الجزائر**-، رسالة ماجيستير (غير منشورة)،جامعة الأغواط،2005،ص:.22

21-رحيم حسين ،**التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية-حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**-،الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة،29-30أكتوبر2002،ص:.50

22-Bryan bergeron ,**essentials knowledge management** , wiley edition usa,2003,p:376

22- احمد طرطار،الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية/الجزائر الطبعة الثانية 2001،ص:9-10.

23-نيجل كنج ونيل اندرسون،ترجمة محمود حسن حسني،**ادارة أنشطة الابتكار والتغيير**،دار المريخ للنشر،السعودية،2004،ص:208.

24-نفس المرجع السابق،ص:203.

25- رحيم حسين، **مرجع سابق**،ص:55.

26-محمد ابراهيم عبيدات،**تطوير المنتجات الجديدة** ،دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة،الأردن،2006،ص:18.

27- نفس المرجع السابق،ص:26.

28-سونيا محمد البكري،**ادارةالانتاج والعمليات**،الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر،2001،ص:313.

29-هاينز فيدلر،**أنماط تطوير حاضنات الأعمال التقنيةفي العالم**، الملتقى الدولي لحاضنات الأعمال التقنية،الرياض،16/19مارس2009،ص:110.

30-محمد الأسود،دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال التقنية والابتكارالتقني وأليات تنفيذه، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.ifsaudi.com.

31-محمد بن بوزيان و الطاهر زياني،**دورتكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة الشلف،16-17 أفريل2006،ص:533.

32- هاينز فيدلر،**مرجع سابق**،ص:117.